

## تاريخ التجارة الدولية عند المسلمين

### The history International trade among Muslims

طالبة دكتوراه فاطمة ماوي<sup>1</sup>      أ.د/ عبد الرحمن السنوسي

Fatima MAOUI      Abderahman ASSANOUSI

كلية العلوم الإسلامية- جامعة الجزائر 1

مخبر الشريعة

f.maoui@univ-alger.dz      assanou@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2025/06/27      تاريخ القبول: 2026/01/29

#### المخلص:

يهدف المقال إلى تتبع المسار التاريخي لتطور التجارة الدولية في العالم العربي والإسلامي، هذه الأخيرة التي عرفت ازدهارا ملحوظا نظرا لتسارع زحف العولمة على الاقتصاد العالمي، مما قد يوحي للكثيرين أنّ هذا النشاط ولید الساعة وناتج عن تطوّر الحضارة الغربيّة، وهذا غير صحيح تاريخيًا، لأنّ التبادل التجاري القائم على التصدير والاستيراد للسلع والخدمات في التجارة الدوليّة ليس وليد صدفة بالعالم، وإنما هو عمليات اقتصادية نتجت على مراحل تاريخيّة ساعدت في ضبطها وتنظيمها.

وقد خلصت الدراسة إلى أنّ الثّجار العرب المسلمين كان لهم بصمة واضحة في تاريخ الثّجارة الدوليّة، كما كان لهم مساهمات بارزة في ترسيخ قواعدها وضبط عملياتها، حيث بلغوا فيها من التطور ما يضاهي عصرنا الحاضر خاصة بعد الإسلام والفتوحات الإسلامية الكبرى، بدليل هيمنتهم الطويلة على الطرق الثّجاريّة، وتنوّع منتوجاتهم ومعاهداتهم التجارية وعلاقاتهم مع الدول المجاورة وغير المجاورة.

**الكلمات المفتاحية:** تاريخ الثّجارة الدوليّة؛ الثّجارة الدوليّة عند العرب قبل الإسلام؛ الثّجارة الدوليّة عند المسلمين؛ الطرق الثّجاريّة؛ المعاهدات الثّجاريّة.

#### Abstract:

The historical trajectory of the development of international trade in the Arab-Islamic world; this trade saw significant growth, driven by the accelerated advance of globalization on the global economy, which may lead to think that such activity is a recent phenomenon resulting from western civilization.

However, this is historically inaccurate, as international trade, based on the export and import of goods and services did not emerge by chance. Instead, it evolved through historical stages that helped regulate and organize it. The study concludes that Arab Muslims made a prominent mark on the history of international trade, achieving a level of sophistication comparable to modern times, particularly after Islam and the great conquests. This is evidenced by their long-standing dominance over trade routes, diversity of products, commercial treaties, and relations with neighboring and distant countries.

---

<sup>1</sup>- المرسل المؤلف.

**Key words** The History of international Trade; International Trade among Arabs before Islam; International Trade among Muslims; trade routes; Commercial treaties.

### مقدمة:

تعتبر التجارة من أهم وأحب الأنشطة عند العرب والمسلمين منذ القدم، فقد اشتهر عنهم إتقانهم الشديد لها، مع قدرتهم على التوسع فيها برًا وبحرا، وأقوى دليل على ذلك هو قريش التي ساهمت في نجاح التجارة بنوعيتها الداخلية والخارجية لعدد من الأسباب، أهمها تواجدها بمكة بالقرب من الكعبة التي كانت تعتبر مركزا تجاريا مهما قبل الإسلام يقصده العديد من التجار لبيع بضائعهم، وهو ما ساهم في فرض سيطرتها على الطريق التجاري الذي يمر من اليمن إلى البحر المتوسط، وساعدها على رسم تاريخ مشرق ومشرف بين العرب، والحصول على موطن قدم في التجارة العالمية.

وبعد ظهور الإسلام ومع اكتمال خيرية الأمة العربية باصطفاء الله تعالى لنبيها الأمين عليه أركى الصلاة والتسليم، الذي امتحن بدوره التجارة في حياته، كانت بداية مرحلة ما بعد الإسلام التي تميزت بضبط مختلف المعاملات المالية، وتنظيم الأسواق بضوابط مفصلة ودقيقة، وحينها فقط تحولت التجارة من نشاط اقتصادي، إلى نشاط يحمل فيه التجار المسلمون ثقافتهم الإسلامية والدينية، وينقلون من خلاله أفكارهم وعاداتهم و اختراعاتهم وعلومهم بالموازاة مع نقل بضائعهم إلى مختلف الأقاليم والأمصار الممتدة من الشرق الأقصى- الهند والصين- إلى أوروبا -الأندلس-، بل وحتى إلى أمريكا، نتيجة لتوسع دولة الإسلام بسبب الفتوحات الإسلامية، وهنا ظهرت براعة العرب المسلمين في رسم بدايات التطور الحضاري عن طريق التجارة، مع تمكين القوافل التجارية من رسم ممرات وطرق بريّة وبحريّة برزت بشكل لافت ومميز في حكم الأمويين والعباسيين ومن ثمّة العثمانيين، فكانت بها شواهد تاريخية لعلاقة الإنسان العربي المسلم من عصر الجاهلية إلى نهاية الحكم العثماني بالتجارة الدولية، وبعمليات البيع والشراء.

هذا التاريخ التجاري المشرق للعرب المسلمين الذي ظهرت فيه بوادر التطور على المناطق والدول التي تمر عليها تلك الطرق التجارية بعد تأسيس شبكة تجارية واسعة، هو ما يعطي لهذه الورقة من أهمية تظهر في محاولتها لتأكيد تقدم فكر العرب المسلمين التجاري لدرجة تشبيهه بالتقدم الواقع في الزمن الحاضر، وهو ما يعتبر مصدر فخر واعتزاز بالانتماء للأمة، ومنبع إلهام وشجّة لهم بعد تعزيز الثقة بالعقل العربي المسلم، الذي سبق عصره بأشواط.

أما أهداف هذا المقال فتتمثل في: تشجيع الباحثين على الاهتمام بدراسة تاريخ المسلمين في العلوم الاقتصادية لإبراز إسهاماتهم وتجاربهم في حقلها، ومحاولة محاكاتها لإيجاد مايمكن تطبيقه في الحاضر لتحقيق تنمية اقتصادية كبيرة في ظلّ تعاليم الشريعة، والعمل على ربط التجارة الدولية بمبادئ وقيم الأمة من دون تضييع فرص تحقيق المصلحة العامة والخاصة في ظلّ طغيان الثقافة الغربية الساعية لعولمة الاقتصاد وسياسات التجارة الدولية، وهذا لا يتحقق إلا بغرس فناعة الفرد بتميز العقل المسلم وتوفره على أساليب اقتصادية وتجارية موافقة للشريعة وناجعة بدليل نجاحها في فترات سابقة أبرزتها هذه الورقة.

### أ- الإشكالية:

يُعد التاريخ مرآة الشعوب وشاهدا على صنعها للحضارة وما أنجزته فيها حين قيامها، كما يعتبر مصدرا قويا لتعزيز ثقة النشء في نفسه، وتحقيق الفخر والاعتزاز بالانتماء لأمتة، وهو من أعظم أسباب

الولاء والحبّ للأوطان والأعراف، فإن كانت الحضارة الغربية تتعمد إخفاء تاريخ الحضارة الإسلامية، وسرقة كثير من علومها وأفكارها، فمن الواجب علينا نفوذ الغبار عن تراث الأمة وتاريخها الذي كتبه السابقون بشذرات الذهب الخالص على سجل التاريخ، ولأنّ الاقتصاد وتنميته من خلال التجارة هو من أهم الميادين التي اهتم بها العرب المسلمون وبرعوا فيها، فقد تولدت فكرة المقال للإجابة على تساؤل رئيس وهو: ما هي إسهامات العرب المسلمين المسجلة لهم تاريخياً في التجارة الدولية؟ وقد تفرع عنه سؤالان هما: ما هي أسباب قوة العرب المسلمين التجارية والاقتصادية؟ وهل تتبع المسار التاريخي لتاريخ تجارة العرب والمسلمين سيثبت ما كان لهم من إسهامات في التجارة الدولية التي تعتبر قلب الاقتصاد النابض في عصرنا فيزيل عن العقول التأثير الشديد بأفكار الهيمنة الغربية والعولمة على الفكر التجاري والاقتصادي؟ اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي وما يستلزمه من سرد للأحداث وعرض للوقائع واستقراءاتها، وعلى المنهج التحليلي عند التعليق على الأحداث أو عند ذكر بعض المقارنات.

### 1- التجارة في قريش قبل الإسلام:

عرف العرب التجارة قبل ظهور الإسلام؛ نظرا لموقعهم الجغرافي المهم - الذي نشأت بقربه الحضارات القديمة، مما جعلهم همزة وصل بين جنوب آسيا وشرقها وبلاد البحر المتوسط، ولقربهم من الكعبة التي كانت نقطة التقاء لشبكة من الطرق البرية الممتدة على شبه الجزيرة العربية، فكانوا بهذا مركزا لالتقاء القوافل التجارية التي تمرّ عبر مكة، محملة بالبخور والحريز والتوابل والمنسوجات.

والعرب في الجاهلية كانت لهم صلات تجارية واسعة مع الأمم المعاصرة لهم، وكانوا مشاركين لها ومتفاعلين معها، فهناك مصادر وأسانيد كثيرة تؤكد عدم انعزالهم عن الأمم الأخرى، وتثبت أنّ لهم تاريخا تجارياً بارزا ظهرت فيه مشاركتهم لأمم أخرى في مختلف الأنشطة الاقتصادية وعمليات البيع والشراء، والمعاهدات التجارية.

وأنذاك برزت قبيلة قريش<sup>1</sup> التي سكنت بجوار مكة، والتي تمكنت من افتكاك الزعامة من قبيلة خزاعة، و فرض هيمنتها على السيادة التجارية بعد ضعف مملكة الحميرين باليمن بسبب نشوب حروب داخلية بها في القرن الثالث الميلادي، وتمكن الأحباش من احتلال اليمن في نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع الميلادي، ليتصارع بعد ذلك الرومان والفرس عليها، فضعفت السيادة التجارية لليمن بسبب عدم قدرة الأحباش على تسيير الأمور التجارية وحماية طرقها كما كانت مملكة سبأ تفعل فيما مضى، ولأنهم فضلوا الطريق البحري على طريق الحجاز. عندها فقط ولأسباب عديدة لم تبق إلا مكة بلاد العرب هي الأفضل لخلافة اليمن<sup>2</sup>. أولا: لأنّها محل وجود الكعبة التي لها مكانة دينية مقدّسة عند العرب، وثانيا: لموقعها الذي تمركز وسط الطريق الرئيسي العام الرابط بين اليمن وبلاد الشام، وثالثا: لتوسطها الأسواق الكبرى التي كان العرب يحيونها، وأخيرا لتوفر الماء بها، فهي تملك عين ماء زمزم المعروف عنها بعدم جفافها أبدا.

هذه الأسباب مجتمعة جعلت آل الحجاز يخلفون اليمن ويرثون عنها السيادة التجارية، فاشتهر آنذاك حَضْرُ قريش بنشاط تجاري حيوي كبير، حيث كان لهم رحلتان تجاريتان مشهورتان الأولى إلى اليمن في الشتاء، والثانية إلى الشام في الصيف، وقد منّ الله تعالى عليهم فيهما بأمن مادي ونفسي واقتصادي وغذائي وغيره.

وكان للعرب آنذاك- عبر زعماء قريش ورجال القبيلة- دور هام في عقد الأحلاف بنوعها، إمّا بين القبائل، مثل الحلف الذي كان مع بني سليم<sup>3</sup>، وحلف مع ثقيف وحلف الفضول<sup>4</sup>، وغيرها، وإمّا بين الدول وهو ما يسمى "الإيلاف" الذي يعدّ أهم حلف عُقد قبيل الإسلام، حيث كان له الدور البارز في بناء مكة

اقتصادياً، وذكرت الروايات أنه كان لقريش مجموعة من المعاهدات التي أبرمت مع ملوك الدول المحيطة بجزيرة العرب، كمعاهدة بنو عبد مناف لقريش مع أمم أخرى، فعدد من الدراسات تذكر المعاهدة التجارية لهاشم بن عبد مناف مع ملوك الشام من روم ومن عرب، والحقيقة أنها لا تقتصر عليه وحده وإنما تشمل إخوته الثلاثة: المطلب، نوفل، وعبد شمس الذين كان لهم دورا بارزا في عقد هذه الأحلاف المهمة في تاريخ قريش، فمعاهدة عبد شمس للملك النجاشي الأكبر التي تضمن للعرب التردد على أرض الحبشة لتسهيل عملياتهم التجارية، هي معاهدة ظفر بها عبد شمس بن عبد مناف، وهو أكبر من هاشم بعدما خرج إلى ملك الحبشة الذي أخذ منه كتاباً وعهداً لمن تجر قبله من قريش، ثم أخذ الإيلاف ممن بينه وبين العرب حتى بلغ مكة، وفيها هلك وقبره بالحجون<sup>5</sup>، ومثله اتفاق نوفل مع ملك الفرس ليتمكن العرب من التردد على فارس والعراق، وتسهيل التعاملات التجارية مع أهلها، وهو اتفاق حصل لنوفل بن عبد مناف أصغر الإخوة عند خروجه إلى العراق، وأخذ عهداً من كسرى لثجار قريش، ثم أقبل يأخذ الإيلاف ممن مرّ به من العرب حتى قدم مكة ثم رجع إلى العراق فمات بسرّ من رأى.

أما المطلب بن عبد مناف وهو أكبر ولد عبد مناف فخرج إلى اليمن، وأخذ من ملوك حمير عهداً لمن تجر إليهم من قريش، ثم أقبل يأخذ الإيلاف ممن مرّ به من العرب حتى أتى مكة على مثل ما كان هاشم، فوفد عرب الحجاز على اليمن فأصلح الله أحوال قريش بهم وجبر الله بهم فعرف هؤلاء بالمجبرين<sup>6</sup>، وقد أكد القرآن الكريم هذه الوقائع بذكر الإيلاف في قوله تعالى: ﴿لَا يَلَافُ قُرَيْشٌ (1) إِيْلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ (2) فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (4)﴾ (قريش).

وفسر الإمام القرطبي (ت 671هـ/1259م) الآيتين بقوله: "أصحاب الإيلاف أربعة إخوة: هاشم وعبد شمس والمطلب ونوفل بنو عبد مناف، فأما هاشم فإنه كان يؤلف ملك الشام، أي أخذ منه عهداً يأمن به في تجارته إلى الشام، وأخوه عبد شمس كان يؤلف إلى الحبشة، والمطلب إلى اليمن، ونوفل إلى فارس... فكان ثجار قريش يختلفون إلى الأمصار بحبل هؤلاء الإخوة فلا يتعرض لهم"<sup>7</sup>.

وروى الثعالبي قائلا: "... أول من خرج إلى الشام ووفد إلى الملوك، وأبعد في السفر، ومرّ بالأعداء وأخذ منهم الإيلاف الذي ذكره الله تعالى هاشم بن عبد مناف"<sup>8</sup>، فعهد الأمان الذي أخذه هاشم عن القيصر مكتوبا، مارا به على أشراف العرب ليأخذ به إيلافا، يعتبر أول عهد تحريري دالّ على أول علامات انتقال قريش من التجارة الداخلية بمكة<sup>9</sup>، إلى التجارة الدولية وفق معاهدات موثقة خارج حدودها، فقد روى الزمخشري عن ابن عباس قائلا: "والله لقد علمت قريش أنّ أول من أخذ الإيلاف وأجاز لهم العيرات لهاشم والله ما شدت قريش رحالاً ولا حبلاً بسفر ولا أناخت بغيراً لحضر إلا بهاشم، وكانت قريش ثجاراً لا تعدوا تجارتهم مكة"<sup>10</sup>.

والعديد من كتب التفسير والتاريخ تتفق في تسمية ذلك التنظيم التجاري المقيّد بالمعاهدات اسم الإيلاف، وأصحابه الذين كانت لهم مكانة عالية ووجاهة في قريش عُرفوا بأصحاب إيلاف، والإيلاف لم يقتصر على حكومات الشام والعراق واليمن، وإنما يشمل كذلك تلك التحالفات مع رؤساء القبائل القاطنة على الطرق التجارية التي تمر عليها عبر قريش إلى الشام والعراق واليمن، فرضاهم مهم لسلامة قوافلها إذا مرّت بأرضهم.

ويرى الثعالبي أنّ أخذ الإيلاف من رؤساء القبائل؛ يرجع لخصلتين، أولهما: أنّ ذؤبان العرب وصعاليك الأعراب وأصحاب الغارات كانوا لا يؤمنون على أهل الحرم، والخصلة الثانية: أنّ أناساً من

العرب كانوا لا يرون للحرم حُرمة، ولا للشهر الحرام قدراً وسائر العرب يحجون البيت ويدينون بالحرمة له<sup>11</sup>.

وقريش بهذا حققت إنجازا تاريخيا من خلال الإيلاف الذي اعتبر في زمانهم تنظيما تجاريا ممهدا لدخول التجارة الدولية والعالمية، فقد انتشرت تجارتهم في كل الأرجاء، إلى العراق والشام واليمن والحبشة، فصارت مكة منتعشة تجاريا لمشاركتها في مواسم تجارية عالمية تقام خارج مكة، وبمرور الوقت فرضت هيمنتها على الطرق التجارية وصارت تتقاضى عليها ضرائب عبور، وكانت بعض الدول كبنطة وفارس تُعين ممثلين تجاريين في مكة نفسها، وكثيرا ما كان الروم يعتمدون على تجارة مكة العربية في حاجاتهم التحسينية كالحريز.

فقد ذكر أحمد أمين في كتاب فجر الإسلام أنّ بعض مؤرخي الغرب يذكرون أنّ مكة قبيل الإسلام عندما كان العداء بين الفرس والروم في أوجّه وصلت إلى درجة عظيمة في التجارة، وكان اعتماد الروم واضحا على تجارة مكة في كثير من شؤونهم حتى فيما يترقّون به كالحريز، وحتى أنّ بعض مؤرخي الإفرنج استطهروا وجود بيوت تجارية رومانية ترعى شؤون روما التجارية، والتي كان الرومانيون يستخدمونها في التجسس على أحوال العرب أيضا، وأنّه كان فيها كذلك أحابيش يرعون وينظرون في مصالح قومهم التجارية<sup>12</sup>.

من جانب آخر كان للطرق التجارية دورهم في النشاط التجاري للعرب الذين كانت لهم طرقا برية وبحرية كثيرة، إلا أنّ التجارة البرية غلبت أقاليم معينة كالحجاز وشمال الجزيرة العربية، أمّا التجارة البحرية فقد سادت في كلّ من البحرين وبقية منطقة الخليج بالإضافة إلى اليمن<sup>13</sup>.

أ- طرق التجارة البرية<sup>14</sup>: الحقيقة أنّ نشأة الطرق البرية يعود إلى زمن بعيد ربما حتى قبل بدء عمليات التجارة، غير أنّه لا يمكن إنكار ما كان لها من دورا بارز في تطوّر النشاط التجاري في فترة ما قبل الإسلام، فقد اعتُبرت من أهم العوامل التي ساهمت في نشأة المدن وتفاعل القبائل العربية وتكوين الممالك، بالمقارنة بالطرق البحرية، ومن أهم الطرق التي كانت القوافل العربية تسلكها نذكر منها الطرق الكبرى:

- الطريق الذي يسير من حضر موت إلى البحرين ثم إلى ميناء صور بלבنان.
- طريق يسير من حضر موت إلى الشمال موازيا للبحر الأحمر بعيدا عن حرارة صحراء نجد ومن ثم نحو بلاد الشام ومصر والبحر المتوسط، وهو الطريق الذي عليه مكة المكرمة، وأثار هذا الطريق مازالت موجودة إلى وقتنا.

كما يوجد طريق آخر يبدأ من مكة مروراً بنجران ومنها إلى بلاد همذان حتى اليمن وصنعاء التي كانت تعتبر جزءا مهماً من طريق البخور.

وهناك طرق أخرى أقل أهمية من الطرق السابقة منها:

- الطريق التجاري من عمان إلى اليمن: يتم سلك هذا الطريق -تجنباً للمرور بالربع الخالي- من ثغر صالح مواجه للهند و المعروف حالياً بمسقط حيث يستقبل سلع الشرق المنقولة بحرا على مرفئه، ليتم نقلها عبر قوافل الإبل إلى معين وصنعاء ومأرب باليمن.

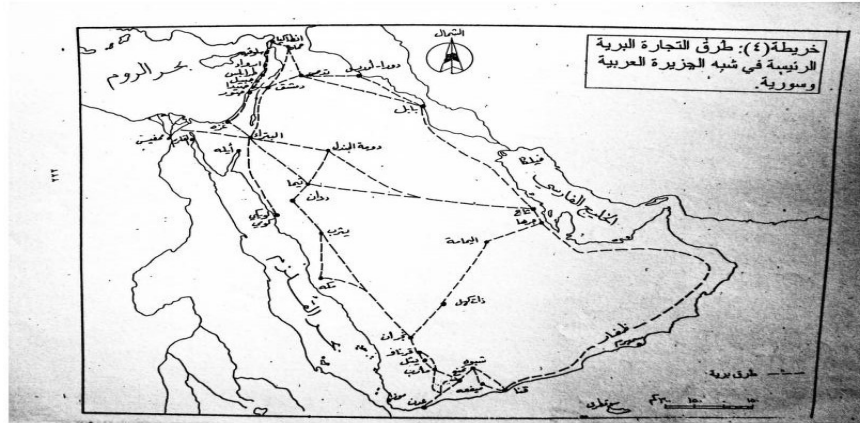
- الطريق التجاري الرابط بين العراق والشام: هو طريق دلّ على وجوده كثرة الخرائب المنثورة به، ومن أهمها خرائب تدمر المعروفة لدى علماء الآثار.

- طريق من بلاد الشام إلى مكة: الذي عُرف بطريق الجادة كإشارة منهم إلى الطريق الرئيسي أو العام كما يعرف بدرب الحجاز وبدرب القوافل، وهو طريق يبدأ من دمشق إلى الكسوة وصولاً إلى الجاسم، ثم إلى مكة، ويعتبر من أشهر الطرق التجارية والدينية بين الشام والجزيرة العربية قبل وبعد الإسلام.

- أما حركة القوافل من مأرب إلى نجران فتكون كذلك من خلال طريقين مهمين: أحدهما: يربط مأرب بقرناو (العاصمة التاريخية لمملكة سبأ سابقاً) ثم نجران، والآخر: يسلك وادي رغوان، ليمر بمراكز تجارية مهمة إلى براقش في جوف معين، ثم تسير القوافل شرق جبل اللوذ حتى تصل نجران<sup>15</sup>، ومن نجران يتواصل الطريق شمالاً حتى يثرب، لتنتقل بعدها القوافل باتجاه واحة العُلا، وبعدها تستمر بالصعود باتجاه الشمال إلى الحجر (مدائن صالح)، ومنها تنطلق حتى أرض الأيدوميين<sup>16</sup>، ثم الأنباط إلى العاصمة البتراء بالضبط، التي اعتبرت وقتها ملتقى طرق القوافل القادمة من شرق وجنوب شبه الجزيرة العربية، مع الطريق الدولي العظيم الممتد من مصر غرباً وصولاً إلى مواطن حضارات الشرق الأدنى القديم في سوريا، بلاد الرافدين، فايران حتى أواسط آسيا والصين.

وكانت البتراء محطة برية مهمة لطرق القوافل حيث يخرج منها ثلاثة طرق مشهورة، الأول يتجه عبر صحراء سيناء إلى مصر، والثاني يتجه إلى غزة التي كانت تنتقل عبر مينائها التجارة إلى شعوب البحر المتوسط، أما الطريق الأخير فكان اتجاهه بمسار مواز للبحر المتوسط ونهر الأردن نحو دمشق، ومنها تنفرع طرق إلى مناطق أخرى أهمها مدن وموانئ فينيقية، وفلسطين المطلّة على شرق البحر المتوسط<sup>17</sup>، وينوّه إلى أنّ الطريق الرابط بين جنوب بلاد العرب وسوريا وبلاد الشام هو الذي عرف بطريق البخور أو اللبان لشهرة وأهمية تجارة اللبان في ذلك العهد رغم أنّه كانت تنقل عبره مواد وسلع أخرى قيّمة ولا تقل أهمية عن اللبان، والخريطة الموائية توضح أهم تلك الطرق البرية.

#### خريطة 1: طرق التجارة البرية الرئيسية في الشام وشبه الجزيرة العربية



هشام عبد العزيز ناشر، التجارة بين شبه الجزيرة العربية وسورية في الألف الأولى قبل الميلاد، رسالة ماجستير في التاريخ جامعة عدن كلية الآداب قسم التاريخ، 1424هـ-2003م، ص 75.

لا يمكن إنكار أنّ التجارة كانت من أوّل وأهمّ النشاطات الاقتصادية التي اتخذها أهل الحجاز لكسب المعاش فبرعوا فيها، ونجحوا في كسب المال الوفير والمكانة ونيل الشهرة في المنطقة من خلالها، وبهذا النشاط عرّفوا قبل الإسلام بوقت طويل مدناً ومناطقاً كثيرة من مدن الشام، كبصرى وغزة والمشارف وأيلة، ومدن العراق واليمن ومصر، وتعاملوا مع ملوك عصرهم، فقد روي أنّ نفراً من بني مالك أجمعوا على الوفود إلى المقوقس وأهدوا له الهدايا<sup>18</sup>.

وقد أكد القرآن الكريم هذه الحقائق لما خاطب قريشا باستعمال ألفاظ مستمدة من مجال التجارة، وفي هذا دلالة واضحة على دراية وعلم المخاطب الوافية بذلك، فمن بين المواضع التي ورد فيها لفظة تجارة والمصطلحات المتعلقة بها نذكر التطفيف في قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ (المطففين: 1)، والبيع والربا<sup>19</sup> ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة: 275)، ولفظ الشراء ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِالَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (التوبة: 111)، وفي مواضع المحاجبة يخاطبهم بألفاظ مألوفة عندهم كالربح والخسارة والكسب وغيرها في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَىٰ فَمَا رَبَحَتِ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ (البقرة: 16)، وقال أيضا: ﴿فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ (الزمر: 15).

أما كتب السيرة فنجدها تؤثّق حجم تجارة قريش عندما تذكر أسباب المعارك والسرايا التي كانت ضربات موجعة لقريش وتجارها خاصة مع الشام، فمثلا تعرضت سبع قوافل تجارية لقريش لسرايا النبي ﷺ بعد استقراره بالمدينة المنورة، وبعد عام ونصف من ذلك كانت غزوة بدر التي كان هدفها الرئيسي هو محاولة النبي ﷺ اعتراض قافلة لقريش قادمة من الشام، كما ذكرت المصادر أنّه ﷺ في غزوة بواط تعرض لأحدى قوافل قريش القادمة من الشام والتي تقدر بألفين وخمسمائة بعير<sup>20</sup>.

وكل ذلك ماهو إلا دليل واضح على امتهان و ممارسة العرب قبل الإسلام بكثير للنشاط التجاري بشكل كبير، على الصعيدين الداخلي والخارجي، وعلى براعتهم فيها وأنهم كانوا يجنون منها أرباحا طائلة يتفخرون بينهم بها، وكانوا يبيعون ويشتررون ويستوردون ويصدّرون في الداخل والخارج، ويشدون الرحال للأسواق البعيدة، ويقصدون الأسواق القريبة منهم ويقيمون أسواقا في أيام معينة وفي مواسم محددة لتلبية حاجاتهم إلى جانب أسواقهم اليومية عندهم. ومن أشهر تلك الأسواق: سوق عكاظ، سوق مجنة، سوق دومة الجندل، سوق هجر، سوق عمان و أسواق صحاري ودبا- التي كانت تعتبر من أهم الأسواق ببلاد العرب قبل وبعد الإسلام لاستقبالها للتجار القادمين من الهند وفارس والحبشة بل وحتى من الصين<sup>21</sup>.

**ب- طرق التجارة البحرية<sup>22</sup>:** سيطر العرب بالجنوب لشبه الجزيرة العربية على التجارة البحرية لفترة طويلة، ويقال أنّ ذلك يرجع لمعرفتهم بأسرار هبوب الرياح الموسمية وطرق التعامل معها والسيطرة عليها. والنشاط التجاري البحري في الموانئ الجنوبية ذات العدد الكبير هو مثال حي للحركة النشطة للتجارة العرب.

ومن أهم الطرق التجارية البحرية التي ربطت شبه الجزيرة العربية ببلدان أخرى يذكر: الطريق البحري الممتد من ميناء المخا متجها نحو ميناء لويكي كومي مارا بميناء أيلة متجها نحو مدينة البتراء لينقسم فيها إلى مسارين باتجاهين مختلفين المسار الأول يتجه نحو الغرب إلى ميناء مدينة غزة ومنها يخترق البحر الأبيض المتوسط. والمسار الثاني يتجه نحو دمشق شمالا. والطريق البحري الثاني يبدأ من عدن ويتخذ مسارين أيضا الأول باتجاه جزيرة سوقطرة والثاني يصل إلى شرق إفريقيا.

والطريق البحري الثالث من عدن كذلك عبر بحر العرب، والمحيط الهندي يتجه نحو السواحل الغربية للهند، بالإضافة لطريق بحري إلى الهند والصين والذي كانت تتخذه السفن من ميناء البصرة لتصل إلى سيراف على الساحل الإيراني وبعدها إلى ميناء كانتون الصيني.

والقرآن الكريم والسنة النبوية احتوت على عبارات تدل على الممرات المائية والبحرية ووسائل التنقل بها كالسفن، والجارية واليَمّ والبحر... وغيرها، وهو ما يفهم منه معرفة العرب ودرايتهم بها قبل الإسلام. والله تعالى أعلى وأعلم.

## 2 - التجارة الدولية بعد مجيء الإسلام:

أ- التجارة الدولية في عهد النبوة والخلفاء الراشدين: جاء الإسلام ووجد قريشا تمارس التجارة المحلية والدولية، كنشاط اقتصادي رئيسي لخص معناه بدقة ابن خلدون (ت808هـ) في مقدمته الشهيرة بقوله: "... اعلم أنّ التجارة محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء أيّا كانت السلعة من دقيق أو زرع أو حيوان أو قماش، وذلك القدر النامي يسمى ربحاً، فالمحاولة لذلك الربح إما أن يختزن السلعة ويتحين بها حال الأسواق من الرخص إلى الغلاء فيعظم ربحه، وإما أن ينقله إلى بلد آخر تنفق فيه تلك السلعة..."<sup>23</sup>.

وعلى اعتبار مكة آنذاك كانت مركز النشاط التجاري العربي الأهم في شبه الجزيرة العربية، فقد أقر الإسلام هذا النشاط ولم يلغّه ولم يُحرّمه، بدليل أنّ الرسول ﷺ كان تاجراً، وقد حثّ أبو طالب النبي ﷺ على التجارة في أموال خديجة بنت خويلد، فكان يضارب ﷺ لها في مالها، ويرحل به إلى الشام<sup>24</sup>، ومن أهم المراكز التجارية التي وصل إليها النبي ﷺ رفقة عمه أبي طالب وتجار مكة بصرى<sup>25</sup>، وهو ما يؤكد أنّ تجارة عرب الحجاز عموماً، وقريش خصوصاً مع أهل الشام ليست نازلة مستجدة في عصر النبوة وإنما هي قديمة كما سبق ذكره آنفاً من قصة الإيلاف التي أكد المؤرخون أنّ هاشم بن عبد مناف جدّ النبي ﷺ له الفضل فيها وما قدّمه لمنطقة الحجاز عامة وقريش خاصة في المجال التجاري والعلاقات الدولية بشكل عام. والصحابة رضوان الله عليهم كان أكثرهم تجاراً، فأبو بكر الصديق كان صاحب مال وتجارة واسعة، وعثمان بن عفان ؓ الذي جهز جيش العسرة، وطلحة بن عبيد الله الذي غاب عن وقعة بدر حيث ثبت أن سبب الغياب هو كونه كان في تجارة له بالشام، وقد ألمّ ذلك رسول الله ﷺ فضرب له ﷺ بسهمه<sup>26</sup>، وعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام رضي الله عنهم كانوا تجاراً وغيرهم كثير، فلم ينكر الوحي ولا الرسول ﷺ عليهم ذلك، بل على العكس الإسلام اهتم بالتجارة، وضبطها بضوابط وتشريعات إسلامية رائعة بلغت من الإتقان ما جعل الدول المتقدمة تحاول محاكاته لتطبيقه في نظمها الوضعية التي أثبتت عجزها في ضبط قواعد البيع والشراء.

كما حرص الرسول ﷺ على ضبط المعاملات المالية بين المسلمين من خلال إقرار مبدأ كتابة العقود وفق ما اتفقوا عليه من شروط غير مخلة بقواعد الشريعة الإسلامية، ورخص في القروض، وكلّ ذلك كان له الأثر في ازدهار تجارة أسواق المدينة المنورة كسوق بني قينقاع اليهودي المنشأ، ثم سوق زبالة الذي صار له شأن عند المسلمين بعد فساد علاقتهم مع اليهود الذين طردوا من المدينة، وتمّ القضاء عليهم في آخر المطاف بعد غزوة خيبر بسبب خيانتهم واعتداءاتهم على المسلمين، وهنا انتعشت تجارة المسلمين وبدأت تظهر معالمها شيئاً فشيئاً بعد القضاء على اليهود الذين كانوا مسيطرين على تجارة المدينة<sup>27</sup>، وأصبح لهم أسواقا يعرضون فيها منتجاتهم وفق تنظيم موافق لمبادئ الشريعة الإسلامية مع الحرص على عدم ممارسة الغشّ وأكل الربا في تعاملاتهم التجارية، وقد حرص الرسول ﷺ على توضيح آداب السوق والأخلاق التي يجب أن يتحلّى بها التجار، ليكونوا سفراء بتمثلاتهم، فصاروا بمثابة دفعة قويّة للحضارة الإسلامية.

ذلك أنَّ التجارة عند المسلمين لم تكن وسيلة لاستثمار المال وتنميته فقط بل تعدته لتكون وسيلة لنشر التقوى والأخلاق المنبثقة عن العقيدة، ومن هنا نجد الرسول ﷺ يساوي بين التاجر الأمين وبين الشهداء والصدّقين في منزلة، حيث قال ﷺ: "التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الْأَمِينُ مَعَ النَّبِيِّينَ، وَالصَّدِّيقِينَ، وَالشُّهَدَاءِ"<sup>28</sup>، كل ذلك أعطى التجارة بعدا دينيًّا ومكانة خاصة في الشريعة الإسلامية.

وتزكية الإسلام للنشاط الاقتصادي التجاري والحث عليه تظهر جليًّا في نصوص شرعية كثيرة منها ما جاء في أطول آية قرآنية وهي "آية الدين" التي ذكرت التجارة، حيث قال الحق تعالى: ﴿... إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ...﴾ (البقرة: 282)، وفي موضع آخر يذكر التجارة وكسادها، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا ...﴾ (التوبة: 24)، وقال أيضا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ...﴾ (النساء: 29)، وغيرها من الآيات.

أما السنة والآثار فقد جاءت مؤكدة لما ذكره القرآن الكريم، فقد قال ﷺ: "تِسْعَةُ أَغْشَارِ الرِّزْقِ فِي التَّجَارَةِ..."<sup>29</sup>، بالإضافة لأحاديث عديدة جاء فيها ذكر لبعض الأمور التنظيمية لتعاملات الناس في البيع والشراء، وتنظيم أمور السوق ومنها: قول الرسول ﷺ: "لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ"<sup>30</sup>، ولا ينكر أحد فضل ما جاءت به التشريعات الإسلامية من تنظيمات قوّت ونظّمت التجارة كمنع الربا وبيع الغرر والغش في البيع، ومنع الاحتكار وتلقي الركبان، وبيع الحاضر للبادي، مع الحرص على مراعاة أعراف مكة في التجارة، ومراعاة أعراف المدينة في الزراعة من حيث الكيل والوزن وغيرها من التنظيمات التجارية عالية المستوى من الناحية الاقتصادية، التي حفظت بها الحقوق فمنت التجارة.

ولأنّ المتقدمين من الصحابة والتابعين ومن خلفهم كانت أعمالهم دينانية إلى جانب كونها مصدرا للكسب وتحقيق الربح، فكثيرا ما نجدهم يسعون جاهدين ليجاد الحلول الجادة والوسائل المتقنة لإنجاح أي عمل وخاصة منها الأعمال التجارية، فنجد لهم مساهمة في تطوير النظام المالي من خلال سكّ العملات وإنشاء نظام نقدي قويّ باستخدام الدينار الذهبية والدراهم الفضية، على اعتبار أنّ النقود ميزتها تسريع عملية رواج الأموال وتسهيل عمليات التبادل التجاري الدولي، داخل الأسواق ولعلّ أهمها أسواق الشام التي قصدها التّجار من بلاد العرب في عصر النبي ﷺ بصرى، غزة، بيت المقدس ودمشق، وقد زادت الصلّة بهذه الأسواق وامتدت إلى غيرها بعد الفتح الإسلامي لبلاد الشام، وكان بعض الصحابة خاصة في زمن الرسول ﷺ يتوجهون للتجارة من بيت المقدس<sup>31</sup>.

فقد تميزت التجارة في هذه الحقبة بضبط الرسول ﷺ لها وبتنظيم أسواقها وتعليم المسلمين ضوابطها وأخلاقها وتعاملاتها المالية المختلفة، انطلاقا من أسواق المدينة، لينتهج الخلفاء الراشدون من بعده نفس النهج مع مضاعفة وترسيخ جهودهم رضوان الله عليهم في التشريع وإرساء قواعد الشريعة وضوابطها خاصة بعد استقرار الأوضاع عقب الفتح الإسلامي وتوسع التجارة نتيجة تزايد مناطق التبادل التجاري، فمصر مثلا كانت في عهد الراشدين منطقة تبادل تنقل منها البضائع إلى الحجاز وإلى اليمن عبر البحر الأحمر، وما ساعد على ذلك هو حفر قناة أمير المؤمنين التي قربت بين البحر الأحمر والنيل، وهي قناة قديمة جدت في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه<sup>32</sup>.

وبعد تزايد رقعة الأراضي الواقعة تحت إمرة المسلمين، خاصة في عهد الفاروق ومن جاء من بعده، نتج اختلاط بحضارات ونظم كانت في أقاليم كثيرة صارت تابعة للدولة الإسلامية، وهو ما أسهم في توسع مدارك ومعارف الخلفاء الراشدين والصحابة رضوان الله عليهم على مختلف التنظيمات والأساليب المدنية

والاقتصادية والعسكرية والتجارية المختلفة التي سادت فيها كالدواوين، ودور المال وضرب العملات وغيرها من التنظيمات المستجدة التي حرص الخلفاء على الأخذ منها بما لا يعارض الشريعة وقواعدها المبنية على العدل والشفافية، فمثلا مما قدمه عمر بن الخطاب رضي الله عنه للتجارة الدولية، أنه ضربت أول نقود للمسلمين في عهده، بعد أن كان العرب في معاملاتهم وتبادلهم للسلع والخدمات يعتمدون على المقايضة في المناطق غير الحضرية.

أما المناطق الحضرية فتستخدم بين التجار خاصة أكثر من غيرهم النقود التي كانت ترد عليهم من بلاد فارس والروم، عبر عمليات التبادل التجاري الناتج عن رحلتي الشتاء والصيف لقريش، الأولى إلى بلاد اليمن وكان يجلب فيها الدراهم الحميرية، أما الرحلة الثانية فكانت إلى بلاد الشام وكان يجلب فيها الدنانير الرومانية<sup>33</sup>، حيث كان آنذاك الدينار البيزنطي على رأس العملات المستعملة، فقد ذكرت بعض الروايات أن هرقلا أهدى النبي صلى الله عليه وسلم بعضا من هذه الدنانير، وقد أقر استعمالها في الجزية وغيرها<sup>34</sup>، وهو مضروب من الذهب وعليه صورة الملك البيزنطي الذي ضربت في عهده، وتلك النقود كانت متداولة في عهده صلى الله عليه وسلم وتعامل بها في تعاملات مالية كثيرة ولم ينكرها، كما كان الدرهم الفارسي المضروب في عهد الدولة الساسانية وهو مضروب من الفضة، ضرب على أحد وجهيه نقش يمثل الملك الساساني الذي ضربت في وقته وهو المعروف عند المسلمين بـ "الطبرية" العتق أي دراهم طبرستان العتيقة<sup>35</sup>.

ومن جهة أخرى فإن الدراسات التاريخية السابقة تذكر أنه أول ظهور للنقود العربية يعود الفضل فيه للحارث الثالث الذي تولى الحكم في بلاد الشام في الفترة ما بين 87 و 62 قبل الميلاد، إلا أنه في مقابل ذلك تتفق العديد من المصادر على عدم قيام عرب الجزيرة العربية بإصدار نقود خاصة بهم قبل الإسلام<sup>36</sup>، ليأتي عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أين ضربت أول نقود خاصة بالمسلمين، وهو ما ساهم في رفع الحرج الواقع على الناس في سبيل بحثهم عن يربغ في استبدال سلعة بأخرى عن طريق المقايضة.

فالنقود عبارة عن وسيلة لتبادل السلع ولقياس وتقدير أثمانها، وفي هذا المعنى يقول الإمام أبو حامد الغزالي: "... من نعم الله تعالى خلق الدراهم والدنانير وبهما قوام الدنيا، وهما حجران لا منفعة في أعيانهما، ولكن يضطر الخلق إليهما من حيث أن كل إنسان محتاج إلى أعيان كثيرة في مطعمه وملبسه وسائر حاجاته، وقد يعجز عما يحتاج إليه ويملك ما يستغني عنه، فخلق الله تعالى الدراهم والدنانير حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال، حتى تقدر الأموال بهما..."<sup>37</sup>، ولعملية سك النقود إيجابيات كثيرة زيادة على اعتبار كونها وسيلة لتبادل السلع وقياس أثمانها منها: خفة وزنها وسهولة حملها وسرعة تداولها، وهذا يولد سرعة في الاستفادة من مختلف السلع والخدمات، مما يساهم في رواج المال بقوة، كما كان للفاروق رضي الله عنه الفضل في تأسيس نظام العشور وهو نظام يمكن تشبيهه بنظام الضرائب الجمركية في عصرنا، والذي نشأ من باب المعاملة بالمثل مع الروم في التجارة<sup>38</sup>، ثم صار تحفيزا لزيادة واردات المدينة المنورة، حيث خفضه بنسبة 50%، على وارداتها من الطعام والزيت<sup>39</sup>.

وفي عصر الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم وأرضاهم، نما حجم التجارة داخليًا وخارجيًا. وهو ما يؤكد ما كان للمسلمين من علاقات تجارية قوية مع المناطق المجاورة، وازدهار تجاري كبير في فترة الفتوح واستقرار النظام الإسلامي زمن الراشدين نظرا لتوفر الأمن العام في مختلف الأقاليم الواقعة تحت حكم الدولة الإسلامية بفضل التشريعات الإسلامية، وابتكار سياسة مالية إسلامية عامة، مع الحرص على تقادي أي انحرافات مالية وكل محظور شرعي في التبادلات التجارية والتعاملات المالية.

ويذكر أنّ الصّلات الأولى بالهند مثلاً تعود إلى أقدم عصور التاريخ، غير أنّ المؤكد حسب تتبع الأحداث أنّ الهنود لا العرب هم الذين كانوا يأتون بمحاصيلهم إلى السواحل العربيّة قبل البعثة، لأنّ السفن العربيّة لم تبخر من مرافئ اليمن إلى بلاد الهند إلا قبيل البعثة بزمن بسيط، ومع قيام دولة الإسلام وإرساء قواعدها اتسعت صلات العرب التجاريّة إذ وصلوا إلى شواطئ سومطرة وكورميندل وملبار وجزائر الأرخيبيل الكبرى، وبلغوا جنوب بلاد الصين، وهو ما يؤكد قوّة نشاطهم التجاريّة التي زادت بقيام دولتهم بعد بعثة الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، ولهذا لا يمكن إلاّ الجزم بأنّ العرب المسلمين في نشاطهم التجاري لم يساوهم أحد غير أمم الزّمن الحاضر.

**ب- التّجارة الدوليّة للدولة الأمويّة والعباسيّة:** ظلت الحركات التجاريّة نشطة بيد المسلمين إلى قيام الدولة الأمويّة غير أنّ هذه الأخيرة لم تهتم كثيراً بالنّشاط التجاريّ وحركة سير القوافل، بقدر اهتمامها بالنّشاط العسكريّ والسياسيّ، والانشغال بترسيخ قواعد الحكم ونقل عاصمتها إلى دمشق، ومع ذلك ظلت التّجارة الدوليّة قائمة لوجود عوامل ساعدت في استمرارها، كالموقع الجغرافي المميز للدولة الأمويّة التي كانت تتوسط دول الشّرق الأقصى مثل الصين والهند وغيرها، ومجاورتها الدولة البيزنطية من ناحية أخرى، مما ساعد على استمرار ارتباط علاقاتها التجاريّة مع هاتين الدولتين، وبتولي معاوية للخلافة استقرت الأمور السياسيّة وبدأ الانتعاش التجاريّ إذ عمل معاوية على توسيع نطاق التّجارة والاهتمام بمصالح التّجار، ووقتها استغل المسلمون الأسطول الإسلاميّ في فتح تجارات مع غرب أوروبا.

وفي عهد معاوية لوحظ التطوّر الواضح في التعاملات مع الدولة البيزنطية، نظراً للاستقرار السياسي للدولة الأمويّة، الذي قابله توتر سياسي واضطرابات كثيرة بالمنطقة الشرقيّة للدولة الأمويّة، وهو ما دفع لهجرة رؤوس الأموال من مناطق التوتر بالشرق نحو إقليم الشّام الداخلي، كنوع من السّعي نحو الحصول على فرص استثمار تجاريّة آمنة. ممّا تسبب في خفض حجم المبادلات التجاريّة للدولة البيزنطية مع دول المشرق، وتكثيف التبادلات التجاريّة لها مع الدولة الأموية، فلو حظّ الاعتماد الكلي لكلا الدولتين على الأخرى في مجال هام وحيوي، فالدولة الأمويّة كانت تعتمد كلياً في حجم النّقد الذهبي داخلها على ما يرد إليها من بزنط، أما الدولة البيزنطية فكانت تعتمد كلياً على أوراق البردي الذي كان ينتج بمصانع مصر حتى عهد عبد الملك بن مروان<sup>40</sup>.

وغير هذا، لم تشر الدّراسات إلى مستجدات كثيرة في مجال التّجارة الدوليّة؛ لاهتمام الأمويين بإنشاء الأساطيل الحربيّة للتصدّي للزّحف البيزنطي، وخطره على الدولة الإسلاميّة، فقد كان إنتاج السفن وقتها مركزاً على صناعة السفن الحربيّة بمصر، التي انفردت بهذا النوع من الصّناعات إلى غاية عام 49 هجري، أين أمر معاوية بن أبي سفيان بإنشاء دار لإنشاء السفن بمدينة عكا بالشّام، وقد استقدم وقتها من مصر الخبراء للاستفادة منهم بدار الصناعة الجديدة، واستمرت الدّولة الأمويّة في تطوير صناعة السفن فيما بعد عهد معاوية، وكانت مناطق دور صناعة السفن مناطق جذب واستثمار، لتمتد بعدها هذه الصناعة إلى البحرين ثمّ إلى مدينة واسط بالعراق أين تطوّرت في عهد الحجاج بن يوسف الثّقفي الذي أدخل تحسينات على السفن التجاريّة لتستطيع السّير في عرض البحر، وأمر بتكبير حجمها، فكانت بهذا أكثر سرعة وأماناً، وأقلّ تكلفة<sup>41</sup>.

وفي عهده وجدت المراكب النّهرية التي تنقل التّجارة من الموانئ البحريّة إلى المدن الداخليّة عبر الأنهار، وهو ما ساهم في نشاط حركية التّجارة، وقد استفاد كل من إقليمي العراق والشّام من التّجارة العابرة "الترانزيت" حيث كانت السفن تفرّغ حمولتها من البضائع الشرقيّة بالموانئ العراقيّة ثمّ يتم نقلها برّاً إلى

الشام ليتم تصديرها من موانئها، وفي المقابل كان هناك خطٌ معاكس ينقل الفائض من وارد البضائع البيزنطية إلى إقليم العراق، ليعاد تصديره مرة أخرى لدول الشرق الأقصى<sup>42</sup>.

واعتمد الأمويين على الخطوط البرية والخطوط البحرية في تجارتهم مع الشرق الأقصى، فعبر الخطوط البرية نجد التجارة الخارجية مع دول الشرق الأقصى قد تأثرت بعدة عوامل ككثرة الاضطرابات السياسية، ونشوب الحروب بين الدولة الأموية ودول المشرق التي تسببت في تدهور التجارة بينها، لخشية التجار على أنفسهم وقوافلهم وسلعهم من المرور على مناطق غير آمنة، طيلة العصر الأموي وإلى أن حلَّ عهد عمر بن عبد العزيز أين بدأ ازدهار التجارة، وتطور الأسطول البحري التجاري للدولة الإسلامية، مما ساهم في إيجاد بديل عالي الكفاءة والأمان، فأصبح التجار يفضلون الخطوط البحرية على البرية، فاحتلت التجارة البحرية مع المشرق معظم نشاط التجارة الدولية في العصر الأموي.

جاءت بعد ذلك الدولة العباسية وحاضرتها بغداد، التي اهتم فيها خلفاؤها بالتجارة من خلال إنشاء مدن وتمهيد الطرق، وإقامة المحطات على طرق القوافل، وحفروا الآبار، وأنشأوا المنارات، وبنوا الأساطيل، وأنشأوا الموانئ التجارية، وأمنوا الطريق البحري الواصل إلى الشرق الأقصى بعد تحويل التجارة من البحر الأحمر إلى الخليج العربي والمحيط الهادي، حيث صارت السفن تسلك طريق الخليج العربي ثم البصرة وبغداد (الخريطة 2 تبين أهم تلك الطرق البحرية والبرية التي اعتمدها المسلمون)، فنشطت التجارة البحرية مع الهند، والتي كانت سابقا شاقة لاعتماد الطرق البرية، وعملوا على تأمين سفنهم بالعمل على تطهير سواحلهم من القراصنة وهو ما تسبب في تطور الملاحة العربية وهيمنة المسلمين وسيادتهم الكاملة على الطرق التجارية، فاحتلوا المرتبة الأولى في التجارة الدولية.

وكانت بغداد واقعة بمركز مرموق، ساعدها على أن تكون سوقا دوليا مهما، فاكتملت في عصر العباسيين صفة العالمية، حيث سكنها مختلف الأجناس، وكان سكانها من ملل ونحل مختلفة عرفت بتجاراتهم وعلومهم وفنونهم وصناعاتهم المتنوعة والمختلفة، وهو ما جعلها لؤلؤة مشعة تعكس بريق مختلف الحضارات والعلوم، ولعل نشاطها التجاري راجع لذلك، إضافة لاهتمام علمائها المسلمين بتطوير علم الفلك والخغرافيا، فبرعوا في رسم الخرائط، وطوروا وحسنوا الاسطرلاب التي ساعدت في تطور علم الملاحة، أما فقهاء الشريعة فقد اهتموا بالعقود، وبالحث على ضرورة الوفاء بها والالتزام بشروطها مع الحرص على التأصيل والتعبد لها لضبطها وإزالة كل غرر أو ربا فيها. الشيء الذي ساهم في تطوير وانتشار التجارة ومنع كل سبب للنزاع والظلم وضياع الحقوق فيها بين التجار. بالإضافة إلى سعيهم لتوضيح أحكام التعامل التجاري الدولي مع غير المسلمين وضوابطه<sup>43</sup>، وحث التجار المسلمين على مراعاة العدالة والشفافية وحسن الخلق في تجارتهم.

## الخريطة 2: خطوط التجارة الدولية البحرية والبرية في حوض البحر المتوسط، وآسيا والمحيط الهندي





حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط 1، 1407هـ-1987م، ص 386.

تم الاطلاع عليه يوم 2024/10/10 على الساعة 19:36، من الرابط:

<https://archive.org/details/MON1987ARAR/page/n5/mode/2up?view=theater>

**ج- التجارة الدولية في عهد الدولة العثمانية:** إنّ موقع الدولة العثمانية الذي كان على مفترق طرق التجارة بين الشرق والغرب سمح لها بالتبادل التجاري مع الدول الأوروبية و الأفريقية والآسيوية، ولقناعتها بدور التجارة الدولية القوي في ازدهار البلدان قامت بإحياء طريق الحرير التاريخي، وبهذا أمنت الطرق البرية، وعملت على بناء خانات ومراكز تجارية مهمة كما أنشأت مراكز داخل المدن تجمع فيها البضائع وتقوم قيمتها وتثبت أسعارها داخل المدن وهو نفس المبدأ الذي تقوم عليه البورصة حالياً، مما سهل التجارة وجعلها تتوسع داخل أراضيها، ومكّنها من السيطرة على التجارة الدولية من القرن الرابع عشر إلى القرن السابع عشر.

ففي القرن الرابع عشر كانت التجارة الدولية بيد البرتغاليين والبنادقة، وكانت البضائع الثمينة تتجمع في الموانئ التي تتم التجارة الدولية فيها عن طريق النقل البحري بواسطة السفن، وهنا تولدت منافسة قوية بين الدولة العثمانية والدول المجاورة كالبرتغال وإسبانيا وفرنسا وهولندا، فصار الشغل الشاغل لهذه الدول يتمحور حول السيطرة على الطرق التجارية وعلى الموانئ والمراكز التجارية.

ويذكر أن تلك الدول المنافسة عرقلت الكثير من محاولات التوسع للدولة العثمانية في شمال إفريقيا وأوروبا وفي المغرب والأندلس، أما من جهة الشرق فقد كان للدولة العثمانية منافسين بارزين وهما الإمبراطورية المغولية والصفويين، وهو ما جعل الدولة العثمانية تتبع منهاجاً حق لها الاحترام الدولي



بالإضافة لأسباب أخرى سياسية وعسكرية ليس هنا محل ذكرها، فقد سخر السلاطين العثمانيون فرنسا كأداة جديدة لصالح الاقتصاد العثماني، من أجل التعاون المشترك، وإعادة تنشيط الطرق التجارية التقليدية، وقد تمّ بموجبها إعفاء الفرنسيين من الخضوع للكثير من قوانين البلاد العثمانية، وتخفيض الرسوم الجمركية على الرعايا منهم، مع منح الحرية التجارية المطلقة وحرية الملاحة للفرنسيين في جميع الموانئ العثمانية<sup>48</sup> فزاد نشاط التجار الفرنسيين في بلاد الشام؟

وفي ذات الفترة استمرت العلاقات الإنجليزية العثمانية التجارية الحسنة، خاصة بانفتاح التجارة الإنجليزية على العالم الخارجي، فابتداءً من 1511م بدأت تظهر بوادر التبادل التجاري بين إنجلترا والشرق، حيث أقامت إنجلترا علاقات تجارية مع بعض الأقاليم التابعة للدولة العثمانية<sup>49</sup> رغم عدم عقد أي معاهدات امتياز بينهم، وذلك راجع إلى سماح السلطان العثماني سليمان القانوني لأنطوني جنكيسون الإنجليزي Anthony Jenkinson<sup>50</sup> بالمناجزة البحرية مع الدولة العثمانية، لكن تحت الراية الفرنسية بعد تقابلهما في حلب عام 1553م<sup>51</sup>، ذلك أنه في القرن السادس عشر أغلب الدول الممارسة للتجارة بالأقاليم العثمانية كانت تحت الحماية الفرنسية، لنفوذ فرنسا القوي الذي كانت تتمتع به وقتها لدى الباب العالي، إلى أن تمّ إرساء قواعد التجارة الإنجليزية في الدولة العثمانية بعد أن استقبلت السلطات العثمانية بعثة إنجليزية عام 1578م.

وبعدها بعام أرسل السلطان مراد الثالث رسالة لملكة بريطانيا "إليزابيث الأولى" « Elizabeth 1 » يؤكد فيها على بقاء العلاقات الإنجليزية العثمانية التجارية مفتوحة ثم أكد قوله بإصداره لإرادة سلطانية عام 1580م تضمن للتجار الإنجليز امتيازات واسعة النطاق<sup>52</sup>، من أبرزها تلك المتعلقة بحرية التجار الإنجليز في مزاوله نشاطهم التجاري في إقليم الدولة العثمانية مع حق رفع العلم الإنجليزي على السفن التجارية الإنجليزية بدلاً عن العلم الفرنسي، بالإضافة إلى تخفيض نسبة الرسوم الجمركية، وهو ما مكّن التجار الإنجليز في حلب وشمال بلاد الشام بتثبيت مركزهم التجاري الليفانت بتأسيسهم لشركة بلاد المشرق Levant company<sup>53</sup>، في 11 سبتمبر 1581م من طرف ملكة بريطانيا إليزابيث الأولى لرغبتها في تنظيم التجارة الإنجليزية وحماية المصالح الاقتصادية الإنجليزية في الدولة العثمانية.

ولما حلت فترة الضعف العثماني كانت العلاقات العثمانية الروسية تتحسن وتوسع في فترات مختلفة من التاريخ، وهو ما تسبب في زيادة الصراع بينهما على البحر الأسود الذي ينتمي للدولة العثمانية مادامت قوية، مما حولها فرض سيطرتها وسياساتها عليه وعلى المضائق التي تربطه بالبحر الأبيض المتوسط، فكان الروس إذا ما أرادوا ممارسة التجارة بين موانئه لابد عليهم من نقل بضائعهم على السفن العثمانية التي تحمل العلم العثماني، ولكن ما إن ضعفت الدولة العثمانية حتى نشبت معارك كثيرة بين العثمانيين وبين الروس والنمسا من جهة أخرى، وهو ما أدى إلى توقيع الدولتين لمعاهدات هامة كمعاهدة بلغراد التي كانت بعد محاولة روسيا لأربعة سنوات متتالية من 1735م إلى 1739م السيطرة على المضائق العثمانية، وتمكين سفنها الحربية والتجارية من عبور البوسفور والدردنيل، لتفشل في النهاية عن تحقيق هدفها فعقدت هذه المعاهدة عام 1739م، التي من أهم بنودها: عدم السماح لروسيا ببناء أو الإبقاء على أساطيلها في البحر الأسود، وقد أقرت المعاهدة بممارسة الرعايا الروس لنشاطهم التجاري على السفن التركية في البحر الأسود<sup>54</sup>.

وهو ما حافظ على الهيمنة العثمانية على بحيرتها (البحر الأسود)، وفرض شروطها على التجارة فيه، مع الاستفادة من الرسوم والضرائب المفروضة على السفن، كما أتاحت هذه المعاهدة استقراراً منج

الدول الأوروبية خاصة منها فرنسا وبريطانيا من مواصل التجارة مع الدولة العثمانية، وفي ذات الوقت تم عرقلة روسيا من ممارسة التجارة دولياً لعدم قدرتها على الوصول من الأسواق العالمية، بسبب منعها من الملاحة في البحر الأسود.

وقد استمر السلم بسبب معاهدة بلغراد بالمنطقة لمدة تزيد عن الربع قرن، ثم اندلعت الحرب من سنة 1768م إلى 1774م بين الروس والعثمانيين بعد أن قوت روسيا جيشها في فترة السلم حيث قاموا في فترة الحرب تلك بإنزال الجيوش الروسية في بيروت واليونان، وتوغلت الجيوش الأخرى بالبلقان والقوقاز، ليتم فرض البسطة الروسية في نهاية الحرب على المنطقة وإرغام السلطان على التخلي عن شبه جزيرة القرم التي اعتبرت أول مقاطعة تنتزع من الدولة العثمانية انتزاعاً<sup>55</sup>.

وهنا اضطر السلطان إلى توقيع معاهدة في تاريخ الدولة العثمانية هي "معاهدة كوجوك كاينارجي" في 21 جوان من عام 1774م، التي كانت فيها الدولة العثمانية في أضعف أحوالها مما اضطرها إلى تقديم تنازلات للروس الذين منحوا بموجبها مثلاً حق الملاحة في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط وحرية عبور السفن الروسية عبر المضائق العثمانية، كما سُمح لهم بممارسة التجارة في جميع ولايات الدولة العثمانية وتفريغ حمولات سفنهم التجارية في كل موانئ البحر الأسود والبحار الأخرى<sup>56</sup>، وعلى السلطان أن يطبق على الرعايا الروس نظام الامتيازات الأجنبية المطبقة على فرنسا وبريطانيا. وبهذا شكلت معاهدة كينتشوك بداية مرحلة ضعف المكانة الدولية والهيمنة على طرق التجارة الدولية للدولة العثمانية.

في الجهة الموازية، كانت الولايات المتحدة الأمريكية حينذاك قوة ناشئة، تحاول النهوض بفتح أسواق جديدة لها في دول العالم المختلفة، فاقتصادها كان منهكاً بعد فترة الاستعمار الإنجليزي لها، فما أن نالت استقلالها رسمياً بعد اعتراف من إنجلترا بالو.م. أ بمؤتمر باريس في 3 سبتمبر من عام 1783م، حتى بدأت في التوسع حتى عام 1861م، واستطاعت أن تكون لنفسها بنية خاصة في فترة قصيرة، وكانت منطقة البحر الأبيض المتوسط من أهم مناطق النشاط التجاري الدولي لها، فقد عمل التجار الأمريكيون على عمل روابط تجارية مربحة مع الدولة العثمانية منذ عام 1767م، حيث زار مجموعة من التجار اليانكيز « the Yankees »<sup>57</sup> موانئ البحر المتوسط لمرات عديدة، ومن هنا كانت الدولة العثمانية من الدول المدرجة لدى الولايات المتحدة للتفاوض معها بشأن حرية التجارة، خاصة بعد استيلاء الجزائر على سفينتين أمريكيتين، كانتا تتجولان بالمنطقة دون إذن، وهو ما جعل ال.و.م. أ تعقد إتفاقية عام 1795م مع إمارة الجزائر التي كانت لها السيطرة على البحر الأبيض، وبموجب تلك المعاهدة اضطرت ال.و.م. أ إعطاء إمارة الجزائر طوال عشرين عاماً ضريبة كبيرة.

وبعدها بعام وقّعت ال.و.م. أ معاهدة أخرى مع تونس وطرابلس<sup>58</sup>، وهو ما فتح أمامها البحر المتوسط، فكانت بداية العلاقات بينها وبين الدولة العثمانية، الأمر الذي كان في نظر ال.و.م. أ ضرورياً للدولة العثمانية سيدة تجارة البحر المتوسط وهي ذات مكانة جيوسياسية مهمة بالإضافة لشساعة مساحتها، فهي تتربع على ثلاث قارات، ولهذا كلف كل من "بنجامين فرانكلين" و"توماس جيفرسون" و"جون آدامز" من طرف الكونجرس الأمريكي في 7 ماي 1784م بعمل معاهدات صداقة وتجارة معها، ولكن ذلك لم يتم.

وفي وقت مبكر من عام 1785م قامت سِميerna « smyrna »، بعرض التين للبيع في بوسطن، ولم تكف الدولة العثمانية بهذا التعاون فقط، بل عملت على تبادل القطن وغيره مع ال.و.م. أ وهو ما جنّت فيه ربحاً وفيراً خاصة أثناء الغزو النابوليوني لمصر ما بين 1798-1801م.

واستمرت هذه العلاقات غير الرسمية بين البلدين، فكانت للأمريكيين زيارات ذات أساس تجاري فزارت سفن تجارية أمريكية إستنبول لأول مرة عام 1786م، وأزمير عام 1797م، والإسكندرية عام 1800م. وقد رست ست سفن أمريكية بميناء سَميرنا من ديسمبر 1804م وحتى نوفمبر 1705م<sup>59</sup>.

وبحلول عام 1811م قام ديفيد أوفلي بإنشاء بيتٍ للتجارة الأمريكية بسَميرنا في ميناء أزمير والذي أُعْتُبر ككيان غير رسمي يعوّض الغياب الرسمي الأمريكي في حلّ المشاكل التي تنشأ مع تجار الدول الأجنبية الأخرى، وبمجرد انتهاء الحرب النابولونية في أوروبا ما بين أوت 1811 ونوفمبر 1820م حتى كان يصل في المتوسط سنوياً حوالي ثلاثة عشر تاجراً أمريكياً إلى سَميرنا، وحينذاك استطاعت سفينة كالوميت الأمريكية « Calumet » عبور البحر الأسود عبر مضيق البوسفور والدرنيل العثمانية لأول مرة<sup>60</sup>، وعلى الرغم من التردد المستمر للسفن الأمريكية بالأقاليم العثمانية إلا أنّ الوم أ لم تعمل شيئاً لحماية وتنظيم وتسهيل هذه التجارة، وتركزت المسؤولية تلك على عاتق التجار الأمريكيين في اتخاذ التدابير اللازمة من أجل احترام التعريفات والرسوم، والضرائب المفروضة على بضائعهم.

وفي عام 1820م أرسلت الوم.أ لوثر براديش المحامي من نيويورك كمفاوض سريٍّ مع الدولة العثمانية لعقد معاهدة تجارية<sup>61</sup>، وبعد لقاءات سرية متعاقبة مع عدد من المسؤولين العثمانيين تمّ الحرص فيها على ضرورة استمرار المفاوضات السرية والمباشرة، لأنها كانت ضرورة حتمية بسبب الدسائس التي كانت تحاك باستمرار من السفراء الأوروبيين وخاصة منهم الانجليز في إستنبول.

وكان عام 1830م أين اكتسبت العلاقات العثمانية الأمريكية بعداً آخر، تسبب في توقيع المعاهدة العثمانية الأمريكية، فعقب تحطم الأسطول المصري العثماني في نافارين، بالقرب من السواحل اليونانية في 20 أكتوبر 1827م، على يد الإنجليز والفرنسيين والروس، صارت الدولة العثمانية تبحث لها عن علاقات جديدة، فلم يكن أمامها إلا الوم.أ التي أجرت مع ممثليها مباحثات، انتهت بتوقيع معاهدة من تسعة مواد عرفت بمعاهدة التجارة وسير السفن في 7 ماي 1830م، منحت بمقتضاه الوم.أ حقّ الدولة الأكثر رعاية للتجارة، وسمح للسفن الأمريكية الإبحار في البحر الأسود، وفي 5 أكتوبر 1831م تمّ التبادل الرسمي للتصديقات على الاتفاقيات في إستنبول، وفي 4 فيفري 1832 أعلن الرئيس أندرو جاكسون عن توقيع اتفاقية للملاحة والتجارة بين الوم.أ والدولة العثمانية<sup>62</sup>.

هذا التسلسل الزمني للوقائع التاريخية، يبرز الصورة المشرقة للمسلمين، ودورهم في التجارة الدولية، والتي استطاعوا من خلالها السيطرة على رقعة جغرافية شاسعة، لمدة زمنية طويلة وفرضوا هيبتهم على شعوب العالم الدانية والقاصية منهم، وهو ما يبيّنت على الفخر، ويعطي أملاً لدى الطامحين منّا في أن نعود خير أمة أخرجت للناس، لا تعجزنا حضارة الغرب، ولا تبهرنا زخرفتها أو تثنيننا عن حبّ انتمائنا لأوطاننا.

**خاتمة:**

تعد التجارة الدولية من أهم وأبرز العوامل التي ساعدت على ازدهار الدولة الإسلامية اقتصادياً وعمرانياً، وسهلت انتشار الإسلام وقيمه العريقة في دول العالم، وهذه الدراسة بيّنت ولو جزءاً بسيطاً كيف استطاع العرب المسلمون وضع بصمتهم تاريخياً في ميدان التجارة، وكيف أنّهم تأقلموا مع مختلف التحديات التي فرضتها الأوضاع العالمية والسياسية المختلفة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، بتوسيع طرقهم التجارية وتنويع منتجاتهم، بالموازاة مع العمل الدائم على تطوير الأنظمة التجارية، والأدوات المالية والتمويلية، وتقنيات الملاحة.

وبذلك تمكنوا من السيطرة على عمليات التمويل والاستثمار التجاري والطرق البحرية والبرية وحققوا الهيمنة على العالم لقرون طويلة امتدت لغاية سقوط الدولة العثمانية، وبرغم سنوات الاستعمار والانتداب، إلا أن الدول الإسلامية، وبعد زوال محنة الاستعمار، ونيل الاستقلال، حاولت التأقلم والتكيف مع الأوضاع العالمية التجارية الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة، ولربما هذه الدراسة قد تساهم في شحذ الهمم وتزويد الأمة بتجارب السابقين في هذا الميدان، للتمكن من السيطرة على الطرق التجارية، وعقود التجارة الدولية، وفرض القواعد والضوابط الشرعية فيها.

**النتائج:** من خلال هذه الورقة البحثية تم التوصل إلى:

- التجارة الدولية؛ نشاط اقتصادي، مارسه العرب المسلمون، وأتقنوه وهيمنوا على طرقه ومنافذه لقرون عديدة.

- عرف العرب الإيلاف في عصر الجاهلية، وكانت لهم صلات بالدول المجاورة لهم، وعرفوا في عصر الإسلام كيف يضبطوا مختلف المعاملات بضوابط الشريعة التي حققت الشفافية والعدل في التعامل التجاري، وهو ما جعل التجارة نشاطا دينانيا إلى جانب كونه نشاطا تجاريا دنيوياً.

- ازدهرت التجارة بعد الإسلام وبلغت أوجها في العصر الأموي والعباسي، وإلى غاية سقوط الدولة العثمانية فتوسعت طرقها البرية والبحرية.

- قوة الأساطيل البحرية، والهيمنة على الطرق البحرية، مكّنت المسلمين من الهيمنة على التجارة الدولية.

- القوة التجارية والطرق التجارية البرية والبحرية ليست نتاج التطور الغربي المعاصر، بل هي ذات جذور تاريخية بعيدة ساهم العرب المسلمون في تحديد معالمها ومقوماتها.

**التوصيات:**

- ضرورة ربط الأجيال بالماضي؛ من خلال التحفيز على البحث التاريخي، للاستفادة من تجارب ودراسات السلف، مما يعزز قوة الانتماء، ويرسخ ثوابت الهوية الإسلامية العربية، ويشحذ الهمم لديهم لتحقيق القفزة الحضارية بللمسة إسلامية منفصلة عن الغزو الغربي وآثاره، والتخلص من قيود العولمة التي تلغي الضوابط الشرعية.

- ضرورة إبراز ما جاء في مؤلفات القدامى والمستشرقين وشهاداتهم التاريخية، للاستفادة من تجارب المسلمين السابقة في التجارة.

- ضرورة ربط الدراسات الاقتصادية والتجارية بالتاريخ الإسلامي، وتقصي ما جاء في كتب التراث الإسلامي للاستفادة من تجارب السلف في مجال التجارة.

**قائمة المصادر والمراجع:**

- القرآن الكريم.
- أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد (ت 538هـ/ 1143م)، الفايق في غريب الحديث، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ، ج1.
- البغدادي، محمد بن حبيب البغدادي (ت 645هـ/ 759م)، المنق في أخبار قريش، صححه وعلق عليه: خورشيد أحمد فاروق، ط1، دار عالم الكتاب، بيروت، لبنان، 1405هـ-1985م.
- أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت 429هـ/ 1037م)، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، تحقيق: خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005م، ج1.

- ابن خلدون، العلامة عبد الرحمن بن خلدون المغربي، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتاب المصري القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، المجلد الثاني، 1420هـ/1999م.
- ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل (ت774هـ)، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط3، ج4.
- ابن عبد ربه أحمد بن محمد (ت328هـ)، العقد الفريد، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، المكتبة العصرية، بيروت، دون طبعة، 1423هـ، ج3.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الملك بن أيوب الحميري (ت218هـ/833م)، السيرة النبوية، تحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط2، 2005م، ج1.
- البلاذري: أبو الحسن أحمد بن يحيى بن جابر (ت271هـ)، فتوح البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1398هـ.
- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله (ت626هـ)، معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، بدون تاريخ، ج4.
- القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري الخزرجي الأندلسي، الجامع لأحكام القرآن "تفسير القرطبي"، دار عالم الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع الرياض، 1423هـ/2003م، ج20.
- الذهبي، الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت847هـ)، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط1، 1305هـ، ج1 وج3.
- الواقدي عبد الله محمد بن عمر الواقدي، كتاب المغازي، تحقيق مرسيدين جونس، عالم الكتب.
- محمد بن حبيب البغدادي (ت645هـ/759م)، المنمق في أخبار قریش، صححه وعلق عليه: خورشيد أحمد فاروق، بيروت لبنان، دار عالم الكتاب، ط1، 1405هـ-1985م.
- أحمد إبراهيم الشريف، مكة والمدينة في الجاهلية وعصر الرسول، دار الفكر العربي القاهرة، ط1، 1965م.
- محمد بن يسار المطلبي (ت151هـ/768م)، السيرة النبوية، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004م، ج1.
- اليعقوبي، أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح (ت بعد 292هـ/904م)، تاريخ اليعقوبي، تحقيق: خليل المنصور، دار الزهراء، قم المقدسة، ط1، 1387هـ، ج1.
- ابن عبد الحق، صفي الدين عبد المؤمن البغدادي (ت739هـ/1338م)، مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1992م، ج1.
- الذهبي، الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت847هـ)، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط1، 1305هـ.
- محمد بن يسار المطلبي (ت151هـ/768م)، السيرة النبوية، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004م، ج1.
- علي جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1978م، ج7.
- الهاشمي محمد الطاهر، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية... منشورات جامعة 7 أكتوبر مصراته ليبيا، ط1، 2010م.
- أحمد الشامي، العلاقات التجارية بين دول الخليج وبلدان الشرق الأقصى وأثر ذلك في بعض الجوانب الحضارية في العصور الوسطى "المؤرخ العربي، بغداد العدد الثاني عشر، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، 1980م.
- علي محمد الصلابي، الدولة الأموية عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط2، 1429هـ-2008م، ج1.
- القاسم بن سلام، أبو عبيد القاسم (ت224هـ)، كتاب الأموال، تحقيق محمد خليل هراس، بيروت، ط1، 1396هـ.
- هايدف، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة أحمد محمد رضا، مراجعة عز الدين فودة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985م.

- أحمد أمين، فجر الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012م.
- علي محمد شلهوب، شؤون النقود وأعمال البنوك، ط 1، دار شعاع للنشر والعلوم سوريا، 2007م.
- تيسير جبارة، تاريخ الدولة العثمانية 1280-1924، الناشر عمادة البحث العلمي والدراسات العليا جامعة القدس المفتوحة، رام الله فلسطين، 1436هـ/2015م.
- عصام بن هاشم الجفري، موجز التطور الاقتصادي في الدولة الإسلامية حتى نهاية العصر الأموي مع لمحة عن التطور الاقتصادي في أوروبا.
- عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون 1516م-1798م، مكتبة ومطبعة السروجي، عكا، 1978م.
- أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، ط 3، 1424هـ/2003م.
- ليلي الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ج 1، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1409هـ/1989م.
- عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، ج 2، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة.
- ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، 1798-1939م، الترجمة للعربية كريم عزقول، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان.
- هشام عبد العزيز ناشر، التجارة بين شبه الجزيرة العربية وسورية في الألف الأولى قبل الميلاد، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب قسم التاريخ، جامعة عدن، 1424هـ/2003م.
- كمال حسنة، العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث 1789-1807م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، إشراف: عائشة غطاس، جامعة الجزائر 2، 2005-2006م.
- عبد الغني عبد الله يسري، باحث ومحاضر في الدراسات العربية والإسلامية والتاريخية، صلات العرب التجارية قبل الإسلام، دورية كان التاريخية، العدد السادس، القاهرة، ديسمبر 2009، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/09/15، على الساعة: 20:00، على الرابط:
- [https://journals.ekb.eg/article\\_100257\\_e3f5649f0c66974335b6cb3f2edc9dac.pdf](https://journals.ekb.eg/article_100257_e3f5649f0c66974335b6cb3f2edc9dac.pdf)
- عبد العزيز بن إبراهيم العمري، التجارة الخارجية للجزيرة العربية في عصر الرسول ﷺ وخلفائه الراشدين، مجلة الدارة، مجلة فصلية محكمة تصدر عن دار الملك عبد العزيز، العدد الأول، المحرم 1424هـ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/08/26، على الساعة: 20:00، تم تحميلها من عنوان الرابط:
- [https://archive.org/details/azm101010\\_gmail\\_20180426\\_2317/page/n5/mode/1up?view=theater](https://archive.org/details/azm101010_gmail_20180426_2317/page/n5/mode/1up?view=theater)
- إسمهان سعيد الجرو، طرق التجارة البرية والبحرية في اليمن القديم، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة عدن، المجلد الثاني، العدد الثالث، يناير يونيو، 1999م، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/10/10، على الساعة: 17:50، الرابط:
- [https://drive.google.com/file/d/0B2gOxsqWOLynZ3FlZUphbDBTQlU/view?fbclid=IwZXh0bgNhZW0CMATAAR0p2WzNNucMCFiayfdg94ObBrXyi\\_R-xWNyBszqVVD0UJa7AnDxSjpovFo\\_aem\\_CMAmXJNV0YcdsX64bbCVtA](https://drive.google.com/file/d/0B2gOxsqWOLynZ3FlZUphbDBTQlU/view?fbclid=IwZXh0bgNhZW0CMATAAR0p2WzNNucMCFiayfdg94ObBrXyi_R-xWNyBszqVVD0UJa7AnDxSjpovFo_aem_CMAmXJNV0YcdsX64bbCVtA)
- حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط 1، 1407هـ/1987م، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/10/10، على الساعة: 19:36، الرابط:
- <https://archive.org/details/MON1987ARAR/page/n5/mode/2up?view=theater>

#### المراجع الأجنبية

- Kales. David, The Boston Harbor Islands: A History of an Urban Wilderness, History Press, Charleston SC 29403, 2007.

- Y avuz Güler: Osmanlı Devleti Dönemi Türk - Amerikan İlişkileri (1795-1914), Gazi Üniversitesi Kırşehir Eğitim Fakültesi, Cilt 6, Sayı 1, (2005), Ankara, Türkiye.
- Turgay. Uner, Osmanlı Arastirmalari III, The Journal of Ottoman Studies III, Istanbul, 1982.
- Le Baron i. De Testa, Recueil des Traités de la Porte Ottoman avec les Etrangeres , Amayot éditeur des archives diplomatique, T 1, Paris, sd.
- Alfred C Wood, A history of the levant company, London, 1935.
- Consular Letters, from Robert Wilkinson to the honorable Secretary of State James Madison, Smyrna, January, 15, 1806. U.S., Twenty Fifth Congress, Third Session, Senate Document, No 200, Washington, D.C, Dec 3, 1838.
- Dearborn. A. S. Henry, A Memoire of the Commerce and Navigation of the Black Sea and the Trade and Maritime Geography of Turkey and Egypt, Vol., 1, Published by Wells and Lilly, Boston, 1819, p. xxiii. And look: Fighter. R. James, So Great a Proffit, Published by Harvard University Press, 2010.
- House Documents, Passport to Mr. Luther Bradish, to all to whom these shall come, greeting, from J. Q. Adams Secretary of State, No. 250, First Session of the Twenty-Second Congress, Vol 5.
- Turgay. Uner, Osmanlı Arastirmalari III, The Journal of Ottoman Studies III, Istanbul, 1982.

- <sup>1</sup> - كانت قريش تدعى النضر بن كنانة، وكانوا متفرقين حول مكة، فجمعهم قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك، ابن محمد، أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت328هـ/940م) العقد الفريد، 1، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، بيروت، المكتبة العصرية، د. ط، 1423هـ، ج3، ص251، ومن هنا قيل: إنما سميت قريشا لتجمعها من بعد تفرقها، المطلبي، محمد بن إسحاق بن يسار المدني، (ت151هـ/767م)، السيرة النبوية، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004 م، ج1، ص68. وهناك روايات أخرى حول سبب التسمية ومنها: ... قيل أصل الكلمة جاءت من التقرش أي التجارة والاكتساب، ابن حبيب، محمد بن حبيب البغدادي (ت245هـ/859م)، المنمق في أخبار قريش، صححه وعلق عليه: خورشيد أحمد فاروق، دار عالم الكتاب، بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ-1985م)، ص29، ويقال التجار يتفارشون يتجرون، اليعقوبي، أبو العباس أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي (ت284هـ/897م)، تاريخ اليعقوبي، تحقيق: خليل المنصور، دار الزهراء، قم المقدسة، 1387هـ، ط1، ج1، ص29، وما سميت قريشا إلا لتقرشها المال والعمل في التجارة، الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت626هـ/1229م)، معجم البلدان، مرجع سابق، ص336.
- <sup>2</sup> - يسري عبد الغني عبد الله، باحث ومحاضر في الدراسات العربية والإسلامية والتاريخية، صلات العرب التجارية قبل الإسلام، دورية كان التاريخية، العدد السادس، القاهرة، مصر، ديسمبر 2009، ص89-90، أطلع عليه يوم: 2024/09/15، الساعة: 20.00، على الرابط:
- [https://journals.ekb.eg/article\\_100257\\_e3f5649f0c66974335b6cb3f2edc9dac.pdf](https://journals.ekb.eg/article_100257_e3f5649f0c66974335b6cb3f2edc9dac.pdf)
- <sup>3</sup> - هي قبيلة من قبائل قيس بن عيلان ينسبون إلى سليم بن منصور بن عكرمة، استوطنت الحجاز قبل لإسلام، وقد شغلت جنبات الطرق التجارية الشمالية.
- <sup>4</sup> - لأنها كانت في الأشهر الحرم، ومن قاتل في الأشهر الحرم قيل أنه فجر، ولم يقاتل فيها النبي ﷺ فيها، وهي حرب حين أضرمت كان عمر النبي ﷺ أربع عشر أو خمس عشرة سنة، والقبائل التي تحالفت حسب رواية ابن هشام هم بنو هاشم، بنو المطلب، وبنو عدي، وبنو عبد الدار، ابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري (ت218هـ/834م)، السيرة النبوية، تحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط2، 2005 م، ج1، ص109-142، يعد الزبير بن عبد المطلب بن هاشم أول من تكلم ودعا إليه وذلك ربما أن رجلا من العرب أو غيرها من العجم ممن كان يقدم بالتجارة ظلم بمكة... فتحالفا بينهم ألا يُظلم بمكة أحد إلا كنا جميعاً مع المظلوم على الظالم حتى نأخذ له مظلمته ممن ظلمه شريف أو ضيع مئاً أو من غيرنا، وقد حظي هذا الحلف بالرضا والقبول من رسول الله ﷺ إذ كان ممن حضره ودخل فيه وعنه قال: لقد حضرت في دار عبد الله بن جدعان حلفاً ما أحب أني نقضته وإن لي حمر النعم، ولو دعيت إليه اليوم لأجبت، ابن حبيب، المنمق، مرجع سابق، ص187-279. وبهذا يكون أهم بند لحلف الفضول مهما فهو يعد قوة دفاعية عن مكة لمن دخلها من خارجها من التجار، وهو ما يجعلها تستقطب عدد كبيراً من التجار إلى مكة فيزداد نشاطها الاقتصادي بسبب الأمان الذي عززه حلف الفضول.
- <sup>5</sup> - الحجون: موضع بأعلى مكة، وقيل هو الجبل المشرف على مكة، ينظر: البغدادي، مرصد الاطلاع، ج1، ص383.
- <sup>6</sup> - الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الشهير بالإمام الطبري (ت310هـ/923م)، تاريخ الأمم والملوك، 180/2.
- <sup>7</sup> - القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي (ت671هـ/1273م)، الجامع لأحكام القرآن "تفسير القرطبي" دار عالم الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع الرياض، 1423هـ/2003م، ج20، ص204.
- <sup>8</sup> - أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت429 هـ/1037م)، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، تحقيق: خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005 م، ج1، ص115.
- <sup>9</sup> - كانت تجارة قريش لا تعدو مكة، وكانت الأعاجم تقع عليهم بالسلع فيشترون منهم ثم يبيعونه من حولهم من العرب، فكانت تجارتهم كذلك حتى ركب هاشم بن عبد مناف إلى الشام فنزل بقيصر... قال له هاشم أيها الملك إن لي قوما وهم

- تجار العرب فإن رأيت أن تكتب لهم كتاباً تؤمنهم وتؤمن تجارتهم فيقدموا عليك بما يتطرق من أدم الحجاز وثيابه فيكونوا يبيعونه عندكم ويكون أرخص عندكم...، وهو ما ذكره ابن حبيب في كتابه المنمق.
- 10- أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد (ت 538 هـ / 1143 م)، الفايق في غريب الحديث، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417 هـ، ج1، ص49.
- 11- أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت 429 هـ / 1037 م)، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، تحقيق: خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005 م، ج1، ص115.
- 12- أحمد أمين، فجر الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012 م، ص23.
- 13- عبد العزيز بن إبراهيم العمري، التجارة الخارجية للجزيرة العربية في عصر الرسول ﷺ وخلفائه الراشدين، مجلة الدارة، مجلة فصلية محكمة تصدر عن دار الملك عبد العزيز، العدد الأول، المحرم 1424 هـ، ص12، تاريخ الاطلاع: 2024/08/26، على الساعة: 20:00، تم تحملها من عنوان الرابط: [https://archive.org/details/azm101010\\_gmail\\_20180426\\_2317/page/n5/mode/1up?view=theater](https://archive.org/details/azm101010_gmail_20180426_2317/page/n5/mode/1up?view=theater)
- 14- ينظر: إسمهان سعيد الجرو، طرق التجارة البرية والبحرية في اليمن القديم، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة عدن، المجلد الثاني، العدد الثالث، يناير يونيو 1999 م، ص23-27، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 10 / 10 / 2024، على الساعة: 17:50، انظر الرابط: [https://drive.google.com/file/d/0B2gOxsqwOLynZ3FIZUphbDBTQIU/view?fbclid=IwZXh0bgNhZW0CMTAAAR0p2WzNNucMCFiayfdg94ObBrXyi\\_R-xWNyBszqVVD0UJa7AnDxSjpovFo\\_aem\\_CMAmXJNV0YcdsX64bbCVtA](https://drive.google.com/file/d/0B2gOxsqwOLynZ3FIZUphbDBTQIU/view?fbclid=IwZXh0bgNhZW0CMTAAAR0p2WzNNucMCFiayfdg94ObBrXyi_R-xWNyBszqVVD0UJa7AnDxSjpovFo_aem_CMAmXJNV0YcdsX64bbCVtA)
- 15- ينظر: إسمهان سعيد الجرو، طرق التجارة البرية والبحرية في اليمن القديم، مرجع سابق.
- 16- منطقة تقع جنوب شرق فلسطين في منطقة تقع بين البحر الميت وخليج العقبة وتشمل جزءاً من أرض الأردن حالياً.
- 17- هشام عبد العزيز ناشر، التجارة بين شبه الجزيرة العربية وسورية في الألف الأولى قبل الميلاد، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب قسم التاريخ، جامعة عدن، 1424 هـ / 2003 م، ص75.
- 18- الذهبي، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت788 هـ) سير أعلام النبلاء، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1417 هـ / 1996 م، ج3، ص24.
- 19- ينظر: فاطمة ماوي، عبد الرحمان السنوسي، من العلل الأساسية للمعاملات المالية والتجارية المحرمة: الربا، مجلة المعيار، عدد16، رقم2، ديسمبر2025 م، تسمييلت، الجزائر، ص1060-1075، الرابط: <https://asjp.cerist.dz/en/article/278866>
- 20- الواقي، عبد الله محمد بن عمر الواقي (ت207 هـ / 823 م)، كتاب المغازي، تحقيق: مرسيون جونس، عالم الكتب، ط1، ص2.
- 21- ريهام المستادي، تاريخ التجارة العربية الإسلامية، بغداد - القاهرة، دورية كان التاريخية، العدد السادس، ديسمبر 2009 م، ص73.
- 22- ينظر: سميرة بنت سعيد القحطاني، النشاط التجاري لعرب جنوب شبه الجزيرة العربية من (115 ق.م - 525 م): دراسة تاريخية، مجلة عصور، عدد37، أكتوبر- ديسمبر2017 م، ص64-66.
- 23- ابن خلدون، العلامة عبد الرحمن بن خلدون المغربي، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتاب المصري القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، المجلد الثاني، 1420 هـ / 1999 م، ص703.
- 24- ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل (ت774 هـ / 1373 م)، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط3، ج4، ص286.
- 25- جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1978 م، ج7، ص371.

- <sup>26</sup>- الذهبي، الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت847هـ)، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط1، 1305هـ، ج1، ص 479.
- <sup>27</sup>- أحمد إبراهيم الشريف، مكة والمدينة في الجاهلية وعصر الرسول، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1965م، ص 494.
- <sup>28</sup>- رواه الترمذي في سننه، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1395هـ - 1975م، ج3، ص 507.
- <sup>29</sup>- زين الدين محمد المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط1، 1356هـ، ج3، ص 244.
- <sup>30</sup>- أخرجه مسلم في صحيحه، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج2، ص 1032.
- <sup>31</sup>- الذهبي، الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت847هـ)، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1305هـ، ج1 وج3، ص 479.
- <sup>32</sup>- هايد. ف، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة أحمد محمد رضا، مراجعة عز الدين فودة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985م، ص 57.
- <sup>33</sup>- الهاشمي محمد الطاهر، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية...، منشورات جامعة 7 أكتوبر مصراته ليبيا، ط1، 2010م، ص 32.
- <sup>34</sup>- البلاذري، أبو الحسن أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (ت271هـ)، فتوح البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1398هـ، ج1، ص 447.
- <sup>35</sup>- القاسم بن سلام، أبو عبيد القاسم (ت224هـ)، كتاب الأموال، تحقيق محمد خليل هراس، بيروت، ط1، 1396هـ، ص 629.
- <sup>36</sup>- علي محمد شلهوب، شؤون النقود وأعمال البنوك، دار شعاع للنشر والعلوم سوريا، ط1، 2007م، ص 38.
- <sup>37</sup>- الغزالي، أبو حامد (ت505هـ/1111م)، إحياء علوم الدين، بيروت، دار المعرفة، ج4، ص 91.
- <sup>38</sup>- مشروعية العشور ثبتت بالسنة فقد روى أبو داود عن أبيه: قال: قال رسول الله ﷺ: "إنما العشور على اليهود والنصارى وليس على المسلمين عشور"، سنن أبي داود، كتاب الخراج والإمارة والفئ، باب في تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا بالتجارات، 169/3، رقم 3046.
- <sup>39</sup>- عصام بن هاشم الجفري، موجز التطور الاقتصادي في الدولة الإسلامية حتى نهاية العصر الأموي مع لمحة عن التطور الاقتصادي في أوروبا، ص 114.
- <sup>40</sup>- علي محمد الصلابي، الدولة الأموية عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1429هـ- 2008م، ج1، ص 690-692.
- <sup>41</sup>- نفس المصدر، ص 693.
- <sup>42</sup>- أحمد الشامي، العلاقات التجارية بين دول الخليج وبلدان الشرق الأقصى وأثر ذلك في بعض الجوانب الحضارية في العصور الوسطى" المؤرخ العربي، بغداد العدد الثاني عشر، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، 1980م، ص 94.
- <sup>43</sup>- يتظر: فاطمة ماوي، عبد الرحمن السنوسي، التجارة الدولية مع غير المسلمين في الشريعة الإسلامية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، باتنة 1، الجزائر، العدد 26، رقم2، 31 ديسمبر 2025، الصفحات 193-208، من على الرابط:

<https://asjp.cerist.dz/en/article/286583>

- <sup>44</sup>- كان الاستتجاد بقوة السلطان العثماني للتخلص من مضايقات شارل الخامس هو الحل الوحيد أمام الملك فرانسوا الأول بعد الهزيمة التي مني بها في موقعة يافيا 1525م ومعاهدة مدريد 1526م، فتم إرسال ثلاث بعثات إلى السلطان العثماني سليمان القانوني، الأولى كانت بعد هزيمة فرانسوا الأول أمام شارل الخامس في معركة بافيا مباشرة إلا أن

الوفد لم يصل لأنه تم قتله بعد وصوله للبوسنة. أما الثانية فنجحت في الوصول إلى إستنبول ومعها رسالتين إلى السلطان العثماني سليمان القانوني واحدة من عند أم الملك الفرنسي "لويز دو سافوا" ترجوا تخلص ابنها من السجن والثانية من الملك كتبها وهو بالسجن يطلب المساعدة، فقبل السلطان مساعدته وأرسل له رسالة من طرفه، هنا اقتنع الملك فرانسوا الأول بفكرة التحالف تلك، وأرسل بعثته الثالثة ممثلة في شخص "جون دو لافوري Jean de la foret"، الذي اشتهر بقدرته السياسية الفذة في السفارة، فذهب إلى إستنبول بصفة سفير مقيم بها، وأعطيت له كافة الصلاحيات للتفاوض من قبل الملك الفرنسي مع السلطان سليمان القانوني طالبا منه المحافظة على تلك الامتيازات التي منحتها الدولة لفرنسا، والحصول على تسهيلات أخرى لرعاياها داخل السلطنة العثمانية خاصة في الجانب التجاري وحرية الملاحة البحرية بالنسبة للطرفين العثماني والفرنسي وبذلك كانت حجرة الأساس لكل المعاداة المولية ذات نفس الطابع.

<sup>45</sup>- Le Baron I, De Testa, Recueil des Traités de la Porte Ottoman avec les Etrangeres, Amayot éditeur des archives diplomatique, T1, Paris, sd, p 15

<sup>46</sup>- أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، ط3، 1424هـ/2003م، ص 9.

<sup>47</sup>- كمال حسنة، العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث 1789-1807 م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، إشراف: عائشة غطاس جامعة الجزائر 2، 2005-2006م، ص 6.

<sup>48</sup>- تيسير جبارة، تاريخ الدولة العثمانية 1280-1924، الناشر عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة القدس المفتوحة، رام الله فلسطين، 1436هـ/2015م، ص 143.

<sup>49</sup>- ليلى الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1409هـ/1989م، ج1، ص 169.

<sup>50</sup>- هو تاجر ودبلوماسي ومستكشف إنجليزي مشهور في القرن السادس عشر ولد سنة 1529م وتوفي سنة 1611م، كان له دور بارز في توطيد العلاقات التجارية الدبلوماسية الإنجليزية العثمانية التي سعت الملكة إليزابيث الأولى لتوثيقها خاصة في ظل التوترات التي كانت تواجهها مع إسبانيا الكاثوليكية خاصة وأوروبا عامة، فقد كانت الإمبراطورية العثمانية آنذاك تلعب دورا رئيسا في التجارة العالمية.

<sup>51</sup>- تيسير جبارة، تاريخ الدولة العثمانية 1280-1924، مرجع سابق، ص 143.

<sup>52</sup>- عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة مقترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، ج2، ص 716.

<sup>53</sup>- عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون 1516م-1798م، مكتبة ومطبعة السروجي، عكا، 1978م، ص 109 وينظر: Alfred C Wood: A history of the levant company, London.1935, p11.

<sup>54</sup>- عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة مقترى عليها، مرجع سابق، ص 195.

<sup>55</sup>- ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، 1798-1939م، الترجمة للعربية كريم عزقول، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، ص 57.

<sup>56</sup>- تيسير جبارة، تاريخ الدولة العثمانية 1280-1924، مرجع سابق، ص 162.

<sup>57</sup>- Kales. David, The Boston Harbor Islands: A History of an Urban Wilderness, History Press, Charleston SC 29403, 2007, p.58.

<sup>58</sup>- Y avuz Güler: Osmanlı Devleti Dönemi Türk - Amerikan İlişkileri (1795-1914), Gazi Üniversitesi Kırşehir Eğitim Fakültesi, Cilt 6, Sayı 1, (2005), Ankara, Türkiye.

<sup>59</sup>- Consular Letters, from Robert Wilkinson to the honorable Secretary of State James Madison, Smyrna, January, 15, 1806. U.S., Twenty Fifth Congress, Third Session, Senate Document, No. 200, Washington, D.C, Dec., 3, 1838, p 82 .

<sup>60</sup>- Look: Dearborn. A. S. Henry, A Memoire of the Commerce and Navigation of the Black Sea and the Trade and Maritime Geography of Turkey and Egypt, Vol., 1, Published by

Wells and Lilly, Boston, 1819, p. xxiii. And look: Fighter. R. James, So Great a Proffit, Published by Harvard University Press, 2010, p 229.

<sup>61</sup>- House Documents, Passport to Mr. Luther Bradish, to all to whom these shall come, greeting, from J. Q. Adams Secretary of State, No. 250, First Session of the Twenty-Second Congress, Vol 5, p 3.

<sup>62</sup>- Turgay. Uner, Osmanli Arastirmalari III, The Journal of Ottoman Studies III, Istanbul, 1982, pp 209-211 .